

No. 55012*

—
**Greece
and
United Arab Emirates**

Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the United Arab Emirates on the promotion and reciprocal protection of investments. Athens, 6 May 2014

Entry into force: *6 March 2016, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Greece, 22 March 2018*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

—
**Grèce
et
Émirats arabes unis**

Accord entre le Gouvernement de la République hellénique et le Gouvernement des Émirats arabes unis relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements. Athènes, 6 mai 2014

Entrée en vigueur : *6 mars 2016, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Grèce, 22 mars 2018*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

من أحد الطرفين المتعاقدين في مكان وفي وقت يتم الاتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 14

نفاذ الاتفاقية- المدة- الانهاء

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من التاريخ الذي تبادل فيه الطرفين المتعاقدين إخطارات كتابية، من خلال القنوات الدبلوماسية، وإبلاغ بعضهم البعض أن الإجراءات التي تتطلبها القوانين الخاصة بكل منهما لتحقيق هذه الغاية قد اكتملت. وتظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ.
2. إلا إذا تم إشعار الإنهاء من قبل أي من الطرفين المتعاقدين على الأقل قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء صلاحيتها، يتم تمديد هذا الاتفاق ضمنا لفترات متعاقبة من عشر سنوات، يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في إنهاء الاتفاقية بخطار مكتوب، من خلال القنوات الدبلوماسية على الأقل قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء الفترة الحالية للصلاحية.
3. فيما يتعلق الاستثمارات التي قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تظل المواد السابقة سارية لفترة أخرى من عشر سنوات من ذلك التاريخ.

حررت في ----- في اليوم ----- الموافق ----- من نسخ أصلية باللغات اليونانية و العربية و الإنجليزية، ويكون كل من النصوص ذا حجية متساوية وفي حالة الشكوك، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة الإمارات العربية
المتحدة

عن حكومة جمهورية اليونان

4. قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عن الشفافية، والتي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في 10 يوليو عام 2013، وتسري على إجراءات التحكيم الدولي التي بدأت عملاً بهذه المادة.

يكون حكم التحكيم نهائياً وملزماً للطرفي النزاع. يتعين على كل طرف متعاقد في أراضيه تنفيذ مثل هذا الحكم.

المادة 11

تطبيق القواعد الأخرى

1. إذا كانت أحكام قانون أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما بموجب القانون الدولي في الوقت الحاضر أو التي وضعت فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تتضمن تشريعاً، سواء عام أو محدد، والذي يمنح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلاً عن ما هو ممنوح في هذه الاتفاقية، فإن هذا التشريع للدرجة الأكثر تفضيلاً يسود على هذه الاتفاقية.

2. يتعين على كل طرف متعاقد مراقبة أي التزام تعاقدي قد تكون دخلت فيه فيما يتعلق باستثمار محدد لمستثمر من الطرف المتعاقد الآخر. أي نزاع قد ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا العقد يحل على أساس أحكام تسوية المنازعات من هذا العقد.

المادة 12

حق التنظيم

بما يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، يحتفظ كل طرف متعاقد بالحق في اعتماد ودعم وتطبيق التدابير اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الشرعية لحماية المجتمع والبيئة والصحة والسلامة العامة.

المادة 13

التشاور

يقوم الممثلين للطرفين المتعاقدين، كلما كان ذلك ضرورياً، إجراء مشاورات بشأن أي مسألة تؤثر على تنفيذ هذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات بناءً على اقتراح

1. النزاعات التي تنشأ بين مستثمر من طرف متعاقد والطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية في ما يتعلق باستثمار للمستثمر، يسوى عم طريق الطرفين المتنازعين بطريقة ودية، بناء على اخطار من المستثمر. الاخطار المذكور اعلاه سيتضمن:
 - أ) اسم وعنوان المستثمر طرف النزاع، وحيثما قام بالمطالبة مستثمر من طرف متعاقد نيابة عن شخص قانوني، اسم وعنوان الشخص القانوني؛
 - ب) احكام الاتفاقية المزعوم انتهاكها واي احكام اخرى متصلة؛
 - ج) القضايا والاسس الواقعية للمطالبة؛ و
 - د) الاعانة المطلوبة والمبلغ التقديري للأضرار المزعومة.
2. إذا لم يتم تسوية النزاع خلال فترة 6 أشهر من تاريخ استلام الاخطار المشار اليه في الفقرة 1 اعلاه، فانه يجوز للمستثمر المعني ان يقدم النزاع لغرض الحل :
 - أ) الى المحاكم المختصة للطرف المتعاقد الذي قام الاستثمار على اقليمه، او
 - ب) وفقا لأي اجراء مطبق لتسوية النزاعات متفق عليه سابقا ، او
 - ج) التحكيم الدولي.
3. حيثما حول النزاع الى التحكيم الدولي فانه يجوز للمستثمر العادي ان يقدم النزاع الى:
 - أ- (1)-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، التي أنشئت بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى (اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار)، التي فتح باب التوقيع عليها في واشنطن العاصمة يوم 18 مارس عام 1965، للتحكيم أو التوفيق، إذا كان كل من الطرفين المتعاقدين طرفا في الاتفاقية، أو
 - (2)-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، المنشأ بموجب الاتفاقية المشار إليها في الفقرة الفرعية أ (1) أعلاه، وفقا للقواعد المنظمة للتسهيلات الإضافية لإدارة شؤون الاجراءات من الأمانة العامة للمركز، إذا كان أحد الطرفين المتعاقدين، ولكن ليس كليهما، طرفا في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار، أو
 - ب- محكمة مخصصة التحكيم التي ستنشأ بموجب قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

3. يتم تشكيل هيئة التحكيم المتخصصة كما يلي: على كل طرف متعاقد ان يعين محكما واحدا ويقوم المحكمان بالاتفاق علناحد رعايا دولة ثالثة، والتي تحافظ كلا الطرفين المتعاقدين على علاقات دبلوماسية معها ، كرئيس. يعين المحكمين في غضون ثلاثة أشهر، والرئيس في غضون خمسة أشهر من التاريخ الذي يكون قد أبلغ أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر أنه يعتزم إحالة النزاع إلى محكمة التحكيم.
4. إذا لم تتم التعيينات في الفترات المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، فإنه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في غياب أي اتفاق آخر، أن تدعو رئيس المحكمة الدولية للعدل للقيام بالتعيينات اللازمة. إذا كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو منع من القيام بالمهمة المذكورة، يدعا نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة، إذا كان نائب الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، وإذا منع هو أيضا من القيام بالمهمة المذكورة، فإن عضو المحكمة الدولية للعدل التالي في الأقدمية الغير مواطن لأي من الطرفين المتعاقدين، يدعى للقيام بالتعيينات اللازمة.
5. تقرر هيئة التحكيم على أساس احترام القانون، بما في ذلك على وجه الخصوص هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بين الطرفين المتعاقدين، وكذلك القواعد والمبادئ المعترف بها عموما للقانون الدولي.
6. يجوز للطرفين المتعاقدين وفي اي مرحلة من اجراءات التقاضي ان تقرر تسوية النزاع وديا.
7. الا اذا اتفق الطرفين على غير ذلك فان هيئة التحكيم تحدد اجراءاتها الخاصة.تصدر هيئة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات، هذا القرار نهائي و ملزم لكلا الطرفين المتعاقدين.
8. يتعين على كل طرف متعاقد أن يتحمل تكلفة المحكم المعين من قبله وتمثيله. تكلفة الرئيس فضلا عن التكاليف الأخرى تقسم في أجزاء متساوية بينالطرفينالمتعاقدين. ولكن يجوز للمحكمة، ان توجه في قرارها أن نسبة أعلى من التكاليف يجب ان يتحملها أحد الطرفين المتعاقدين ويكون هذاالقرارملزما للطرفين المتعاقدين.

المادة 10

تسوية النزاعات بين مستثمر و طرف متعاقد

- تتم التحويلات بدون تأخير ، وبعملة حرة قابلة للتحويل، وبسعر سوق الصرف المطبق عند تاريخ التحويل.
2. وتشمل هذه التحويلات على وجه الخصوص، ولكن ليس حصراً:
- أ- رأس المال والمبالغ الاضافية للمحافظة او زيادة الاستثمار؛
- ب- العائدات.
- ج- المدفوعات لدفع القروض؛
- د- العائدات من بيع أو تصفية كل أو جزء من الاستثمار؛
- هـ- مدفوعات التعويض وفقاً للمادتين 5 و 6؛
- و- المدفوعات الناتجة عن تسوية نزاع؛
- ز- دخل الموظفين المتعاقد معهم من الخارج فيما يتعلق باستثمار.

المادة 8

الحلول محل الدائن

1. إذا كانت استثمارات مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر مؤمنة ضد المخاطر غير التجارية في إطار النظام القانوني للضمان، فإن أي احلال للضامن في حقوق المستثمر المذكور وفقاً لأحكام هذا التامينفانه يجب الاعتراف بمثل هذا التأمين من قبل الطرف المتعاقد الآخر، دون المساس بحقوق المستثمر بموجب المادة 10 من هذه الاتفاقية.
2. النزاعات بين طرف متعاقد و مؤمن يتم معالجتها وفقاً لأحكام المادة 10 من هذه الاتفاقية.
3. الإحلال يحدث فقط في أي من الدولتين المتعاقدتين فقط بعد موافقة الطرف المتعاقد الذي تقوم به الاستثمارات، إذا كانت هذه الموافقة مطلوبة.

المادة 9

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، تسوى عن طريق التفاوض عن طريق القنوات الدبلوماسية.
2. إذا لم يكن من الممكن تسوية النزاع خلال ستة أشهر من بداية المفاوضات، فإنه وعند طلب أي من الطرفين المتعاقدين يقدم إلى هيئة تحكيم.

4. لأغراض هذه الاتفاقية، فإن مصطلح "المصادرة" يتضمن أيضا التدخلات من التدابير التنظيمية من قبل الطرف المتعاقد التي يكون لها فعليا أثر نزع الملكية، في ان اثارها تؤدي الى حرمان المستثمر في الواقع من ملكيته، التحكم أو المنافع الكبيرة من استثماره أو التي قد تؤدي إلى فقدان أو تلف القيمة الاقتصادية للاستثمار، مثل تجميد أو حجب الاستثمار، وفرض ضرائب تعسفية أو مفرطة على الاستثمار، والبيع الإلزامي لجميع أو جزء من الاستثمار أو تدابير أخرى مماثلة.

المادة 6

التعويض عن الخسائر

1. عندما تتعرض استثمارات المستثمرين من احد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الأخر لخسائر نتيجة للحرب أو أي نزاع مسلح آخر، ثورات، حالة طوارئ وطنية، ثورة، تمرد أو شغب، أو أحداث مماثلة، فإنهم يمنحون من قبل الطرف المتعاقد الأخير معاملة فيما يتعلق برد الحقوق ، التعويض، أو أي تسوية أخرى، لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد المذكور أخرا إلى مستثمريه أو مستثمرين من دولة ثالثة، ايها اكثر افضلية.
2. دون الإخلال بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فإن المستثمرين من إحدى الطرفين المتعاقدين و الذين في أي من المواقع المشار إليها في تلك الفقرة يتعرضون إلى خسارة في إقليم الطرف المتعاقد الأخر نتيجة لـ
 - أ- الاستحواذ على استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات هذا الأخير أو سلطاته؛
 - ب- تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قواته أو سلطاته، و الذي لم تسببه أعمال حربية أو لم يقتضيه الموقف.
 يمنح ردا او تعويضا والذي في كلا الحالتين يجب أن يكون سريع ووافيوفعال.

المادة 7

التحويلات

1. يسمح كل طرف متعاقد فيما يتعلق باستثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الأخر، بالتحويل غير المقيد لكل الدفعات ذات الصلة بالاستثمار.

او امتيازات عن دولية لتجنب الازدواج الضريبي أو اتفاقية دولية اخرى او ترتيب ذات علاقة كلية أو أساسيا بالضرائب.

للمزيد من اليقين، المعاملة المذكورة في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة، لا تشمل إجراء اتسوية النزاع بين مستثمر ودولة المنصوص عليها في اتفاقياتنا استثمار دولية اخرى ولن تنسري فيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 7 والمادة 12 من هذه الاتفاقية.

المادة 7

المصادرة

1. استثمارات وعوائد مستثمري اي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، لا يجوز مصادرتها، أو تأمينها أو اخضاعها لأي تدبير آخر تكون اثاره بمثابة نزع الملكية أو التأميم (المشار إليها فيما يلي باسم "المصادرة") ، إلا للمصلحة العامة، في إطار الإجراءات القانونية الواجبة، على أساس غير تمييزي ومقابل دفع تعويض فوري وكاف وفعال. وان يساوي هذا التعويض القيمة السوقية للاستثمارات المتأثرة فوراً قبل اتخاذ هذا الاجراء الفعلي أو أصبح معروفاً للعامة، أيهما أسبق، و تشمل الفائدة من تاريخ المصادرة حتى تاريخ الدفع بمعدل تجاري عاديو تكون قابلة للتحويل بحرية بعملة قابلة للتحويل بحرية.
2. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة أيضا حينما يصادر طرف متعاقد أصول الشركة التي شكلت بموجب القوانين المعمول بها في أي جزء من أراضيها والتي يمتلك مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر اسهما فيها.
3. على ضوء المبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة، ودون الاخلال بحقوق المستثمر بموجب المادة 10 من هذه الاتفاقية، فانه يحق للمستثمر المتأثر المراجعة الفورية لقضيته، من قبل سلطة قضائية او مختصة اخرى ومستقلة من الطرف المتعاقد التي قام بالمصادرة ، بما في ذلك تقييم استثماراته وبالتالي دفع التعويض.

يضمن كل طرف متعاقد في إقليمه ان ادارة، صيانة، استخدام، التمتع او التصرف في استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر لن تضعف بتدابير غير منصفة او تمييزية ، بشرط ان يكون نشاط المستثمر وفقا لقوانين وتشريعات ذلك الطرف المتعاقد.

المادة 4

معاملة الاستثمارات

1. على كل طرف متعاقد ان يمنح الاستثمارات، بمافيه العوائد، التي يقوم بها مستثمرين من الطرف المتعاقد الأخر في إقليمه معاملة لا تقل افضلية عن المعاملة التي يمنحها الى للاستثمارات التي يقوم بها مستثمريها أو الى استثمارات مستثمرين من دولة ثالثة، أيهما أكثر تفضيلا.

2. على كل طرف متعاقد أن يمنح للمستثمرين من الطرف المتعاقد الأخر معاملة فيما يتعلق، الإدارة، الاستخدام، التمتع أو التصرف في استثماراتهم لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريها أو مستثمرين من دولة ثالثة، أيهما أكثر تفضيلا.

3. لا تفسر اي احكام في هذه الاتفاقية كالزام:

(أ) لمنع طرف متعاقد من الوفاء بالتزاماته كعضو في اتفاقية تكامل اقتصادي مثل منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشترك، مجتمع اقتصادي، اتحاد نقدي، على سبيل المثال الاتحاد الاوروبي، مجلس التعاون الخليجي (لدول الخليج) ، او كالزام لطرف متعاقد ليمنح المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر و استثماراتهم او عوائدهم المنفعة الحالية او المستقبلية لاي معاملة، تفضيل او امتياز بسبب عضويتها في اتفاقية مماثلة او اي اتفاقية متعددة الاطراف للاستثمار.

(ب) كالزام لطرف متعاقد ليمنح المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر و استثماراتهم او عوائدهم المنفعة الحالية او المستقبلية لأي معاملة، تفضيل

4. يعنى المصطلح "إقليم":

فيحالة الإمارات العربية المتحدة:

إقليم الإمارات العربية المتحدة الواقع تحت سيادتها وايضا البحر الاقليمي، المجال الجوي و المناطق البحرية التي تمارس عليها الامارات العربية المتحدة وفقا للقانون الدولي وقانون الامارات العربية المتحدة حقوقا سيادية فيما يتعلق بأي نشاط ذي صلة باستكشاف و استغلال الموارد الطبيعية ؛ في حالة جمهورية اليونان:

إقليم جمهورية اليونان بما فيه البحر الاقليمي و المجال الجوي الوطني، وايضا المناطق البحرية الذي تمارس عليه جمهورية اليونان او ستمارس عليه حقوقا سيادية وقضائية وفقا للقانون الدولي .

المادة 2

نطاق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات في اقليم احد الطرفين المتعاقدين والمقامة وفقا لقوانينه وتشريعاته، من قبل مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر، قبل وبعد نفاذ هذه الاتفاقية، ولكنلا تسري على أي نزاع او مطالبة يخص استثمار تمت تسويته قبل سريان هذه الاتفاقية.

المادة 3

تشجيع الاستثمارات

1. يقوم كل طرف متعاقد في اقليمه بتشجيعا استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر ويسمح بمثل هذه الاستثمارات وفقا لتشريعاته.
2. تمنح استثمارات وعوائد المستثمرين من طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الاخر في كل الاوقات معاملة منصفة وعادلة وتتمتع بالحماية و الامن الكاملين.

1. يعنى مصطلح "استثمار" كل أنواع الأصول المستثمرة من قبل مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الأخرى وفقاً لقوانين و التشريعات الطرف المتعاقد الأخرى وتتضمن بالأخص وان لم يكن حصراً:
 - أ- الأموال المنقولة و غير المنقولة و أي حقوق عينية مثل الخدمات، الامتيازات الرهن، الامتيازات و التعهدات؛
 - ب- حصص، أسهم و سندات الدينلشركة و أي أشكال أخرى من المشاركة في شركة؛
 - ج- الحقوق والمطالبات المالية أو لا ي أداء بموجب عقد له قيمة اقتصادية، وايضا القروض ذات الصلة باستثمار؛
 - د- حقوق ملكية فكرية؛
 - هـ- أي حق ممنوح قانوناً، أو بموجب عقد أو أي تراخيص أو تصاريح تمنح وفقاً للقانون، باستثناء الموارد الطبيعية لجانب الامارات العربية المتحدة. الحقوق المتعلقة بالموارد الطبيعية مستثناة، الا اذا سمحت اماره فردية وعن طريق مرسوم بان تطبيق هذه الاتفاقية على الحقوق المتعلقة بالموارد الطبيعية الممنوحة عن طريق اتفاقية بين مستثمر من اليونان والامارة المعنية.

أي تغيير محتمل في الشكل الذي تقوم به الاستثمارات لن يؤثر على طابعها كاستثمارات بشرط أن يكون التغيير متماشياً مع تشريعات الطرف المتعاقد المضيف.
2. يعنى مصطلح "العائدات" المبالغ التي يحققها استثمار وتتضمن بالأخص و ان ليس حصراً الأرباح، الفوائد، الأرباح الرأسمالية، أرباح الأسهم، الإتاوات والرسوم؛
3. يعنى مصطلح "مستثمر" لأي من الطرفين المتعاقدين:
 - أ) الأشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بجنسية ذلك الطرف المتعاقد وفقاً لقانونها؛
 - ب) الأشخاص القانونيين والكيانات الأخرى، بما في ذلك الشركات والمؤسسات والجمعيات التجارية والشراكات، والتي يتم تشكيلها أو خلاف ذلك نظمت حسب الأصول بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد ولها أنشطة اقتصادية فعالة في إقليم ذلك الطرف المتعاقد نفسه؛
 - ج) حكومة ذلك الطرف المتعاقد عن طريق مشاريع، وكالات او مؤسسات مملوكة او تتم ادارتها من قبل الحكومة.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية
بين حكومة جمهورية اليونان
و
حكومة الإمارات العربية المتحدة
لتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار

إن حكومة جمهورية اليونان و حكومة الإمارات العربية المتحدة المشار إليها فيما بعد "الطرفين المتعاقدين"، رغبة منهما في تكثيف تعاونهما لاقتصادي من اجل تحقيق المصلحة المتبادلة لكلا الدولتين على اساس طويل المدى، وبهدف تهيئة الظروف المواتية لاستثمارات المستثمرين من اي من الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر، اعترافا منهما بان التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات وفقا لهذه الاتفاقية، سوف تؤدي إلى تحفيز مبادرات القطاع الخاص مما سيؤدي الى التطور الاقتصادي و زيادة الازدهار في كلا الدولتين. واعترافا منهما بأن هذه الأهداف يجب أن تتحقق بطريقة تتفق مع حماية الصحة العامة والسلامة والبيئة والتنمية المستدامة وكذلك مع تعزيز حقوق العمال المعترف بها دوليا على النحو المنصوص عليه والذي تطبقه التشريعات الوطنية في كل من الطرفين المتعاقدين. فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة (1)

تعريفات

لغرض هذه الاتفاقية:

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT

BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE HELLENIC REPUBLIC AND
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Hellenic Republic and the Government of the United Arab Emirates
Hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

DESIRING to intensify their economic cooperation to the mutual benefit of both States on a long term basis,

HAVING as their objective to create favourable conditions for investments by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

RECOGNIZING that the reciprocal promotion and protection of investments, on the basis of this Agreement, will stimulate private sector initiative which will lead to the economic development and prosperity of both countries.

RECOGNIZING that these objectives should be achieved in a manner consistent with the protection of public health, safety, the environment and sustainable development as well as with the promotion of internationally recognised labour rights as provided for and applied by the national laws and regulations of each Contracting Party.

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. "Investment" means every kind of asset invested by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party, and in particular, though not exclusively, includes:

a) movable and immovable property and any rights in rem such as servitudes, usufructus, mortgages, liens or pledges;

b) shares in and stock and debentures of a company and any other form of participation in a company;

c) claims to money or to any performance under contract having an economic value, as well as loans connected to an investment;

d) intellectual property rights;

e) rights granted under public law or under contract and permit pursuant to law, excluding natural resources for the part of the United Arab Emirates.

The rights concerning natural resources are excluded, unless individual Member Emirate allows by decree that this Agreement is applicable to rights concerning natural resources granted through an agreement between an investor of the Hellenic Republic and the respective Emirate.

A possible change in the form in which the investments have been made does not affect their character as investments, provided this change is in conformity with the laws and regulations of the host Contracting Party.

2. "Returns" means the amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and fees.

3. "Investor" means with regard to either Contracting Party:

a) natural persons having the nationality of that Contracting Party in accordance with its law;

b) legal persons or other entities, including companies, corporations, business associations and partnerships, which are constituted or otherwise duly organised under the laws of that Contracting Party and have their effective economic activities in the territory of that same Contracting Party;

c) the Government of that Contracting Party through government owned or controlled enterprises, agencies or institutions.

4. The term "territory" means:

In the case of the United Arab Emirates:

the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty as well as the territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, in conformity with international law and the law of the United Arab Emirates sovereign rights in respect of any activity carried on in connection with the exploration from or the exploitation of natural resources;

In the case of the Hellenic Republic:

the territory of the Hellenic Republic including its territorial sea and national airspace, as well as the maritime areas, over which the Hellenic Republic exercises or shall exercise sovereignty, sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

ARTICLE 2

Scope of Application

This Agreement shall apply to investments in the territory of one Contracting Party, made in accordance with its laws and regulations, by investors of the other Contracting Party, prior to as well as after its entry into force, but shall not apply to any dispute, concerning an investment, which arose, or to any claim, concerning an investment, which was settled before its entry into force.

ARTICLE 3

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party promotes in its territory investments by investors of the other Contracting Party and admits such investments in accordance with its laws and regulations.

2. Investments and returns of investors of a Contracting Party shall, at all times, be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

Each Contracting Party shall ensure that the management, maintenance, use, enjoyment or disposal, in its territory, of investments by investors of the other Contracting Party, is not in any way impaired by unjustifiable or discriminatory measures provided that the activity of the investor complies with the laws and regulations of that Contracting Party.

ARTICLE 4

Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall accord to investments, including returns, made in its territory by investors of the other Contracting Party, treatment not less favourable

than that which it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State, whichever is more favourable.

2. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party, as regards the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments in its territory, treatment not less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable.

3. No provision of this Agreement shall be construed:

a) as to prevent a Contracting Party from fulfilling its obligations as a member of an economic integration agreement such as a free trade area, customs union, common market, economic community, monetary union, e.g. the European Union, Gulf Cooperation Council (GCC Countries) or as to oblige a Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and to their investments or returns the present or future benefit of any treatment, preference or privilege by virtue of its membership in such an agreement or any multilateral agreement on investment;

b) as to oblige a Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and to their investments or returns the present or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from any international agreement for the avoidance of double taxation or other international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

4. For greater certainty, the treatment referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article, does not include investor – to – state dispute settlement procedures provided for in other international investment agreements and shall not apply with regard to Article 12 of this Agreement.

ARTICLE 5

Expropriation

1. Investments and returns of investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, shall not be expropriated, nationalized or subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation"), except in the public interest, under due process of law, on a non discriminatory basis and against payment of prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the market value of the investment affected immediately before the actual measure was taken or became public knowledge, whichever is the earlier, it shall include interest from the date of expropriation until the date of payment at a normal commercial rate and shall be freely transferable in a freely convertible currency.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is constituted under the laws in force in any part of its own territory and in which investors of the other Contracting Party own shares.

3. In light of the principles set out in paragraph 1 of this Article and, without prejudice to the rights of the investor under Article 10 of this Agreement, the investor

affected shall have the right to prompt review, by a judicial or other competent and independent authority of the Contracting Party which made the expropriation, of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation therefore.

4. For the purposes of this Agreement, the term "expropriation" shall also include interventions or regulatory measures by a Contracting Party that have a de facto expropriatory effect, in that their effect results in depriving the investor in fact from his ownership, control or substantial benefits over his investment or which may result in loss or damage to the economic value of the investment, such as the freezing or blocking of the investment, the levying of arbitrary or excessive taxes on the investment, the compulsory sale of all or part of the investment or other comparable measures.

ARTICLE 6

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, civil disturbance or other similar events in the territory of the other Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

- a) requisitioning of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities,
- or
- b) destruction of their investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective.

ARTICLE 7

Transfers

1. Each Contracting Party shall permit, in respect of investments of investors of the other Contracting Party, the unrestricted transfer of all payments relating to an investment.

The transfers shall be effected without delay, in a freely convertible currency, at the market rate of exchange applicable on the date of transfer.

2. Such transfers shall include in particular, though not exclusively:

- a) capital and additional amounts to maintain or increase the investment;
- b) returns;
- c) funds in repayment of loans;
- d) proceeds of sale or liquidation of the whole or any part of the investment;
- e) compensation under Articles 5 and 6;
- f) payments arising out of the settlement of a dispute;
- g) earnings of personnel engaged from abroad in connection with an investment.

ARTICLE 8

Subrogation

1. If the investments of an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party are insured against non-commercial risks under a legal system of guarantee, any subrogation of the insurer into the rights of the said investor pursuant to the terms of such insurance shall be recognized by the other Contracting Party, without prejudice to the rights of the investor under Article 10 of this Agreement.

2. Disputes between a Contracting Party and an insurer shall be tried to be remedied in accordance with the provisions of Article 10 of this Agreement.

3. Subrogation may take place in either Contracting Party only after the approval of the Contracting Party where the investment has been made, if such approval is required.

ARTICLE 9

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled by negotiations, through diplomatic channels.

2. If the dispute cannot thus be settled within six months from the beginning of the negotiations, it shall, upon request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.

3. The arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: Each Contracting Party shall appoint one arbitrator and these two arbitrators shall agree upon a national of a third State, with which both Contracting Parties maintain diplomatic relations, as chairman. The arbitrators shall be appointed within three months, the chairman within five months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the Court is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President or if he too is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Member of the Court next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitration tribunal shall decide on the basis of respect of the law, including particularly this Agreement and other relevant agreements between the Contracting Parties, as well as the generally acknowledged rules and principles of international law.

6. The Contracting Parties may, at any stage of the proceedings decide to settle the dispute amicably.

7. Unless the Contracting Parties decide otherwise, the tribunal shall determine its own procedure.

The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on the Contracting Parties.

8. Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator appointed by itself and of its representation. The cost of the chairman as well as the other costs will be borne in equal parts by the Contracting Parties. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties and this award shall be binding on both Contracting Parties.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes between an Investor and a Contracting Party

1. Disputes between an investor of a Contracting Party and the other Contracting Party concerning the application of this Agreement, in relation to an investment of the investor, shall be settled by the disputing parties in an amicable way, upon notice by the investor.

The notice referred to above shall specify:

- a) the name and the address of the disputing investor and, where a claim is made by an investor of a Contracting Party on behalf of a legal person, the name and address of the legal person;
- b) the provisions of this Agreement alleged to have been breached and any other relevant provisions;
- c) the issues and the factual basis for the claim; and
- d) the relief sought and the approximate amount of damages claimed.

2. If such disputes cannot be settled within six months from the date of receipt of the notice referred to in paragraph 1 above, the investor concerned may submit the dispute for resolution:

- a) to the competent courts of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made, or
- b) in accordance with any applicable previously agreed dispute settlement procedure, or
- c) to international arbitration.

3. Where the dispute is referred to international arbitration the investor concerned may submit the dispute to:

- a) (i) the International Centre for the Settlement of Investment Disputes, established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States (ICSID Convention), opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, for arbitration or conciliation, if both Contracting Parties are parties to the Convention; or

(ii) the International Centre for the Settlement of Investment Disputes, established under the Convention referred to in subparagraph a) (i) above, under the rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the Centre, if one of the Contracting Parties, but not both, is a party to the ICSID Convention; or
- b) an ad hoc arbitral tribunal to be established under the Arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (U.N.C.I.T.R.A.L.), as then in force.

4. The UNCITRAL rules on transparency, as adopted by the United Nations Commission on International Trade Law on 10 July 2013, shall apply to international arbitration proceedings initiated pursuant to this Article.

5. The arbitration award shall be final and binding on both parties to the dispute. Each Contracting Party shall provide in its territory for the enforcement of such award.

ARTICLE 11

Application of other Rules

1. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement, contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

2. Each Contracting Party shall observe any contractual obligation it may have entered into with regard to a specific investment of an investor of the other Contracting Party. Any disputes arising with regard to the interpretation or execution of such contract, shall be resolved on the basis of the dispute settlement provisions of such contract.

ARTICLE 12

Right to regulate

Consistent with the provisions of this Agreement, each Contracting Party retains the right to adopt, maintain and enforce measures necessary to pursue legitimate policy objectives to protect society, the environment, public health and safety.

ARTICLE 13

Consultations

Representatives of the Contracting Parties shall, whenever necessary, hold consultations on any matter affecting the implementation of this Agreement. These consultations shall be held on the proposal of one of the Contracting Parties at a place and at a time to be agreed upon through diplomatic channels.

ARTICLE 14

Entry into Force - Duration - Termination

1. This Agreement shall enter into force thirty days after the date on which the Contracting Parties have exchanged written notifications, through diplomatic channels, informing each other that the procedures required by their respective laws to this end have been completed. It shall remain in force for a period of ten years from that date.

2. Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least one year before the date of expiry of its validity, this Agreement shall thereafter be

extended tacitly for successive periods of ten years, each Contracting Party reserving the right to terminate the Agreement upon written notice, through diplomatic channels of at least one year before the date of expiry of its current period of validity.

3. In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the foregoing Articles shall continue to be effective for a further period of ten years from that date.

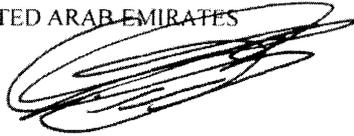
Done in duplicate at *Athens* on *6.5.2014* in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In case of divergence the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE HELLENIC REPUBLIC



FOR THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES



[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ

ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΕΩΣ ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ ΚΑΙ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΕΩΣ ΤΩΝ ΗΝΩΜΕΝΩΝ ΑΡΑΒΙΚΩΝ ΕΜΙΡΑΤΩΝ ΓΙΑ ΤΗΝ ΠΡΩΨΗΘΗΣΗ ΚΑΙ ΑΜΟΙΒΑΙΑ ΠΡΟΣΤΑΣΙΑ ΤΩΝ ΕΠΕΝΔΥΣΕΩΝ

Η Κυβέρνηση της Ελληνικής Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση των Ηνωμένων Αραβικών Εμιράτων,
Αποκαλούμενες εφεξής "τα Συμβαλλόμενα Μέρη",

ΕΠΙΘΥΜΩΝΤΑΣ να ενισχύσουν την οικονομική τους συνεργασία προς το αμοιβαίο όφελος των δύο Κρατών σε μακροχρόνια βάση,

ΕΧΟΝΤΑΣ ως στόχο τη δημιουργία ευνοϊκών συνθηκών για τις επενδύσεις επενδυτών του ενός Συμβαλλομένου Μέρους, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους,

ΑΝΑΓΝΩΡΙΖΟΝΤΑΣ ότι η αμοιβαία προώθηση και προστασία των επενδύσεων, βάσει της παρούσης Συμφωνίας, θα τονώσει την πρωτοβουλία του ιδιωτικού τομέα, οδηγώντας στην οικονομική ανάπτυξη και ευημερία των δύο χωρών,

ΑΝΑΓΝΩΡΙΖΟΝΤΑΣ ότι οι στόχοι αυτοί θα πρέπει να επιτευχθούν κατά τρόπο που να συνάδει με την προστασία της υγείας, της ασφάλειας, του περιβάλλοντος και της βιώσιμης ανάπτυξης, καθώς και με την προώθηση διεθνώς αναγνωρισμένων εργατικών δικαιωμάτων, όπως αυτά προβλέπονται και εφαρμόζονται από την εθνική νομοθεσία κάθε Συμβαλλομένου Μέρους,

ΣΥΜΦΩΝΗΣΑΝ ΤΑ ΑΚΟΛΟΥΘΑ:

ΑΡΘΡΟ 1

Ορισμοί

Για τους σκοπούς της παρούσης Συμφωνίας:

1. «Επένδυση» σημαίνει κάθε είδους περιουσιακό στοιχείο που έχει επενδυθεί από επενδυτή του ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους σύμφωνα με τη νομοθεσία του τελευταίου και περιλαμβάνει ειδικότερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

α) κινητή και ακίνητη ιδιοκτησία και κάθε εμπράγματο δικαίωμα όπως δουλείες, νομή, υποθήκες, εμπράγματα ασφάλειες και ενέχυρα,

β) μετοχές, εταιρικά μερίδια, ομολογίες και κάθε άλλη μορφή συμμετοχής σε εταιρία,

γ) χρηματικές απαιτήσεις και κάθε άλλη συμβατική απαίτηση που έχει οικονομική αξία, καθώς και δάνεια συνδεδεμένα με επένδυση,

δ) δικαιώματα πνευματικής ιδιοκτησίας,

ε) δικαιώματα εκχωρούμενα βάσει δημοσίου δικαίου ή συμβάσεως και άδειας, σύμφωνα με το νόμο, εξαιρουμένων των φυσικών πόρων, όσον αφορά τα Ηνωμένα Αραβικά Εμιράτα.

Εξαιρούνται τα δικαιώματα επί των φυσικών πόρων, εκτός εάν μεμονωμένο Εμιράτο μέλος επιτρέπει με διάταγμα την εφαρμογή της παρούσης Συμφωνίας σε δικαιώματα επί των φυσικών πόρων, μέσω συμφωνίας μεταξύ επενδυτή της Ελληνικής Δημοκρατίας και του αντίστοιχου Εμιράτου.

Ενδεχόμενη μεταβολή του τύπου της επένδυσης που έχει πραγματοποιηθεί δεν μεταβάλλει το χαρακτήρα της ως επένδυσης, υπό την προϋπόθεση ότι η μεταβολή αυτή είναι σύμφωνη με τη νομοθεσία του Συμβαλλομένου Μέρους υποδοχής.

2. «Απόδοση» σημαίνει τα έσοδα που αποφέρει μία επένδυση και περιλαμβάνει ειδικότερα, αλλά όχι αποκλειστικά, κέρδη, τόκους, μερίσματα, υπεραξία, δικαιώματα πνευματικής και βιομηχανικής ιδιοκτησίας και αμοιβές.

3. «Επενδυτής» σημαίνει σε σχέση με κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος:

α) φυσικά πρόσωπα που έχουν την ιθαγένεια του εν λόγω Συμβαλλομένου Μέρους, σύμφωνα με τη νομοθεσία του,

β) νομικά πρόσωπα και άλλες οντότητες, περιλαμβανομένων εταιριών πάσης φύσεως που έχουν συσταθεί ή κατ'άλλον τρόπον λειτουργούν δεόντως σύμφωνα με τη νομοθεσία του εν λόγω Συμβαλλομένου Μέρους και ασκούν την πραγματική οικονομική τους δραστηριότητα στο έδαφος του ιδίου Συμβαλλομένου Μέρους,

γ) η Κυβέρνηση του εν λόγω Συμβαλλομένου Μέρους, μέσω επιχειρήσεων, φορέων ή οργανισμών, που ανήκουν ή ελέγχονται από την Κυβέρνηση.

4. Ο όρος «Έδαφος» σημαίνει:

Όσον αφορά τα Ηνωμένα Αραβικά Εμιράτα:

Το έδαφος των Ηνωμένων Αραβικών Εμιράτων υπό την κυριαρχία τους, καθώς και τα χωρικά ύδατα, τον εναέριο χώρο και τις υποθαλάσσιες περιοχές, επί των οποίων τα Ηνωμένα Αραβικά Εμιράτα ασκούν, σύμφωνα με το διεθνές δίκαιο και το νόμο των Ηνωμένων Αραβικών Εμιράτων κυριαρχικά δικαιώματα όσον αφορά οποιαδήποτε δραστηριότητα σχετική με την έρευνα ή την εκμετάλλευση φυσικών πόρων.

Όσον αφορά την Ελληνική Δημοκρατία:

το έδαφος της Ελληνικής Δημοκρατίας, συμπεριλαμβανομένων των χωρικών υδάτων και του εθνικού εναέριου χώρου, καθώς και τις θαλάσσιες περιοχές, επί των οποίων η Ελληνική Δημοκρατία ασκεί ή θα ασκήσει κυριαρχία, κυριαρχικά δικαιώματα ή δικαιοδοσία, σύμφωνα με το διεθνές δίκαιο.

ΑΡΘΡΟ 2

Πεδίο Εφαρμογής

Η παρούσα Συμφωνία εφαρμόζεται σε επενδύσεις στο έδαφος του ενός Συμβαλλομένου Μέρους, που έχουν πραγματοποιηθεί σύμφωνα με τη νομοθεσία του από επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, τόσο πριν όσο και μετά τη θέση της σε ισχύ, αλλά δεν εφαρμόζεται σε οποιαδήποτε διαφορά, σχετική με επένδυση, που είχε ανακύψει ή σε οποιαδήποτε απαίτηση, σχετική με επένδυση, που είχε διευθετηθεί, πριν από η θέση της σε ισχύ.

ΑΡΘΡΟ 3

Προώθηση και Προστασία των Επενδύσεων

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος προωθεί, στο έδαφός του, επενδύσεις επενδυτών του άλλου

Συμβαλλομένου Μέρους και κάνει δεκτές τις επενδύσεις αυτές σύμφωνα με τη νομοθεσία του.

2. Επενδύσεις και η απόδοσή των επενδυτών του Συμβαλλομένου Μέρους απολαμβάνουν πάντοτε, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, ορθής και δικαίας μεταχείρισεως και πλήρους προστασίας και ασφαλείας.

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διασφαλίζει ότι η διαχείριση, συντήρηση, χρήση, εκμετάλλευση ή διάθεση, στο έδαφος του, επενδύσεων επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους δεν παρακωλύεται καθ' οιονδήποτε τρόπο με μέτρα αδικαιολόγητα ή διακριτικής φύσεως, υπό την προϋπόθεση ότι η δραστηριότητα του επενδυτή τηρεί τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους αυτού.

ΑΡΘΡΟ 4

Μεταχείριση των Επενδύσεων

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος παραχωρεί στις επενδύσεις, περιλαμβανομένης της απόδοσης, που πραγματοποιούνται στο έδαφος του από επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που παραχωρεί σε επενδύσεις των ιδίων επενδυτών του ή σε επενδύσεις επενδυτών τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχείρισεως.

2. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος παραχωρεί στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, όσον αφορά τη διαχείριση, συντήρηση, χρήση, απόλαυση ή διάθεση των επενδύσεών τους στο έδαφος του, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που παραχωρεί στους ίδιους επενδυτές του ή σε επενδυτές τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχείρισεως.

3. Καμία διάταξη της παρούσας Συμφωνίας δεν μπορεί να ερμηνευθεί εις τρόπον ώστε:

α) να εμποδίζει ένα Συμβαλλόμενο Μέρος να εκπληρώνει τις υποχρεώσεις του ως μέλος συμφωνίας οικονομικής ολοκλήρωσης, ζώνης ελεύθερου εμπορίου, τελωνειακής ένωσης, κοινής αγοράς, οικονομικής κοινότητας, νομισματικής ένωσης, π.χ. της Ευρωπαϊκής Ένωσης, του Συμβουλίου Συνεργασίας Χωρών του Κόλπου (GCC Countries), ή να υποχρεώνει ένα Συμβαλλόμενο Μέρος να επεκτείνει στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και στις επενδύσεις τους ή αποδόσεις τους, το παρόν ή μελλοντικό πλεονέκτημα οποιασδήποτε μεταχείρισης, προτίμησης ή προνομίου, δυνάμει της ιδιότητας μέλους σε παρόμοια συμφωνία ή οποιαδήποτε πολυμερή συμφωνία επενδύσεων.

β) να υποχρεώνει ένα Συμβαλλόμενο Μέρος να επεκτείνει στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και στις επενδύσεις ή αποδόσεις τους, το παρόν ή μελλοντικό πλεονέκτημα οποιασδήποτε μεταχείρισης, προτίμησης ή προνομίου που απορρέει από οποιαδήποτε διεθνή συμφωνία αποφυγής διπλής φορολογίας ή άλλη διεθνή συμφωνία ή ρύθμιση σχετική εν όλω ή κυρίως με φορολογία.

4. Για περισσότερη ασφάλεια, η μεταχείριση που αναφέρεται στις παραγράφους 1 και 2 του παρόντος άρθρου, δεν περιλαμβάνει διατάξεις επίλυσης διαφορών μεταξύ επενδυτή και κράτους, που προβλέπονται σε άλλες διεθνείς συμφωνίες επενδύσεων και δεν εφαρμόζονται ως προς το άρθρο 12 της παρούσας Συμφωνίας.

ΑΡΘΡΟ 5

Απαλλοτρίωση

1. Επενδύσεις και αποδόσεις επενδυτών του ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, δεν υπόκεινται σε απαλλοτρίωση, εθνικοποίηση ή οποιοδήποτε άλλο μέτρο, τα αποτελέσματα του οποίου ισοδυναμούν με απαλλοτρίωση ή εθνικοποίηση (αποκαλούμενες εφεξής "απαλλοτρίωση"), παρά μόνον για λόγους δημοσίου συμφέροντος, με νόμιμες διαδικασίες, σε μη διακριτική βάση και κατόπιν καταβολής άμεσης, επαρκούς και αποτελεσματικής αποζημίωσης. Η αποζημίωση αυτή είναι ίση με την αγοραία αξία της θιγείσης επένδυσεως αμέσως πριν από το χρονικό σημείο κατά το οποίο ελήφθη το συγκεκριμένο μέτρο ή έγινε δημοσίως γνωστό, επιλεγόμενου του προγενεστέρου χρονικού σημείου, περιλαμβάνει τόκο από την ημέρα της απαλλοτριώσεως έως την ημέρα καταβολής, με το σύνθηες εμπορικό επιτόκιο και μεταφέρεται ελεύθερα σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

2. Οι διατάξεις της παραγράφου 1 του παρόντος άρθρου εφαρμόζονται επίσης και στην περίπτωση κατά την οποία Συμβαλλόμενο Μέρος προβαίνει σε απαλλοτρίωση περιουσιακών στοιχείων εταιρίας, η οποία έχει συσταθεί σύμφωνα με τη νομοθεσία του σε οποιοδήποτε σημείο του εδάφους του και της οποίας επενδυτής του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους κατέχει μετοχές.

3. Στο πλαίσιο των αρχών που αναφέρονται στην παράγραφο 1 του παρόντος άρθρου και μη θιγόμενων των δικαιωμάτων του επενδυτή σύμφωνα με το άρθρο 10 της παρούσης Συμφωνίας, ο θιγόμενος επενδυτής έχει δικαίωμα άμεσης επανεξέτασης της υπόθεσής του, περιλαμβανομένης της εκτίμησης της αξίας της επένδυσής του και της καταβολής της αποζημίωσης, από δικαστική ή άλλη αρμόδια και ανεξάρτητη αρχή του Συμβαλλομένου Μέρους που προέβη στην απαλλοτρίωση.

4. Για τους σκοπούς της παρούσης Συμφωνίας ο όρος «απαλλοτρίωση» περιλαμβάνει επίσης παρεμβάσεις ή κανονιστικά μέτρα Συμβαλλομένου Μέρους που έχουν *de facto* ως αποτέλεσμα απαλλοτρίωση, ως προς το ότι το αποτέλεσμα τους καταλήγει να στερεί στην πράξη από τον επενδυτή την ιδιοκτησία, έλεγχο ή ουσιώδη οφέληματα της επένδυσής του ή τα οποία μπορεί να έχουν ως αποτέλεσμα την απώλεια ή ζημία της οικονομικής αξίας της επένδυσης, όπως το πάγωμα ή η δέσμευση της επένδυσης, η επιβολή αυθαίρετων ή υπερβολικών φόρων στην

επένδυση, η υποχρεωτική πώληση όλης ή μέρους της επένδυσης ή άλλα παρόμοια μέτρα.

ΑΡΘΡΟ 6

Αποζημιώσεις

1. Οι επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους των οποίων οι επενδύσεις στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους υφίστανται ζημιές λόγω πολέμου ή άλλης ένοπλης σύγκρουσης, καταστάσεως εκτάκτου ανάγκης, πολιτικών αναταραχών ή άλλων παρομοίων γεγονότων στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, απολαμβάνουν από το δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος μεταχείριση, όσον αφορά την αποκατάσταση, επανόρθωση, αποζημίωση ή άλλου είδους διευθέτηση, όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που το Συμβαλλόμενο Μέρος αυτό επιφυλάσσει στους ίδιους επενδυτές του ή στους επενδυτές τρίτου κράτους, εφαρμοζομένης της ευνοϊκότερας μεταχειρίσεως.

2. Μη θιγόμενων των διατάξεων της παραγράφου 1 του παρόντος άρθρου, επενδυτές του ενός Συμβαλλομένου Μέρους οι οποίοι, σε οποιαδήποτε από τις περιπτώσεις που αναφέρονται στην παράγραφο αυτή, υφίστανται ζημιές στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους λόγω:

α) επιτάξεως της επενδύσεώς τους ή μέρους αυτής από τις δυνάμεις ή αρχές του δεύτερου Συμβαλλομένου Μέρους, ή

β) καταστροφής της επενδύσεώς τους ή μέρους αυτής από τις δυνάμεις ή αρχές του δεύτερου Συμβαλλομένου Μέρους, η οποία δεν επεβάλετο από τις περιστάσεις,

τυγχάνουν άμεσης, επαρκούς και αποτελεσματικής αποκαταστάσεως ή αποζημιώσεως.

ΑΡΘΡΟ 7

Μεταφορές

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος επιτρέπει, όσον αφορά τις επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, την ανεμπόδιστη μεταφορά όλων των πληρωμών που σχετίζονται με επένδυση.

Οι μεταφορές πραγματοποιείται χωρίς καθυστέρηση, σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα, με την ισοτιμία που επικρατεί στην αγορά κατά την ημέρα της μεταφοράς.

2. Οι μεταφορές αυτές περιλαμβάνουν ειδικότερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

- α) κεφάλαιο και πρόσθετα ποσά για τη συντήρηση ή επέκταση της επένδυσης,
- β) απόδοση,
- γ) ποσά για την εξόφληση δανείων,
- δ) προϊόν πωλήσεως ή ρευστοποιήσεως της επένδυσης ή μέρους αυτής,
- ε) αποζημιώσεις σύμφωνα με τα άρθρα 5 και 6,
- στ) πληρωμές που προκύπτουν από την επίλυση διαφορών,
- ζ) αποδοχές προσωπικού που προσλαμβάνεται από το εξωτερικό σε σχέση με επένδυση.

ΑΡΘΡΟ 8

Υποκατάσταση

1. Εάν οι επενδύσεις επενδυτού ενός Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους είναι ασφαλισμένες για μη εμπορικούς κινδύνους, βάσει νομίμου συστήματος εγγυήσεως, κάθε υποκατάσταση του ασφαλιστή στα δικαιώματα του εν λόγω επενδυτή, σύμφωνα με τους όρους της ασφάλειας αυτής, αναγνωρίζεται από το δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος, μη θιγομένων των δικαιωμάτων του επενδυτή σύμφωνα με το άρθρο 10 της παρούσης Συμφωνίας.

2. Διαφορές μεταξύ Συμβαλλομένου Μέρους και ασφαλιστή θα καταβάλλεται προσπάθεια να επιλύονται σύμφωνα με τις διατάξεις του άρθρου 10 της παρούσης Συμφωνίας.

3. Η υποκατάσταση μπορεί να λάβει χώρα, μόνο μετά από έγκριση του Συμβαλλομένου Μέρους όπου έχει πραγματοποιηθεί η επένδυση, εφόσον απαιτείται τέτοια έγκριση.

ΑΡΘΡΟ 9

Επίλυση Διαφορών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών

1. Κάθε διαφορά μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών σχετική με την ερμηνεία ή την εφαρμογή της παρούσης Συμφωνίας, επιλύεται δια διαπραγματεύσεων, δια της διπλωματικής οδού.
2. Εάν η διαφορά δεν μπορέσει να διευθετηθεί κατ' αυτόν τον τρόπο εντός έξι μηνών από την έναρξη των διαπραγματεύσεων, υποβάλλεται σε διαιτητικό δικαστήριο κατόπιν αιτήσεως οποιουδήποτε εκ των δύο Συμβαλλομένων Μερών.
3. Το διαιτητικό δικαστήριο συγκροτείται σε κάθε συγκεκριμένη περίπτωση ως ακολούθως: Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διορίζει έναν διαιτητή και οι δύο αυτοί διαιτητές ορίζουν, κατόπιν μεταξύ τους συμφωνίας, υπήκοο τρίτης χώρας, με την οποία και τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη διατηρούν διπλωματικές σχέσεις, ως πρόεδρο. Οι διαιτητές διορίζονται εντός τριών μηνών και ο πρόεδρος εντός πέντε μηνών από την ημερομηνία κατά την οποία Συμβαλλόμενο Μέρος γνωστοποίησε στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος την πρόθεσή του να παραπέμψει τη διαφορά σε διαιτητικό δικαστήριο.
4. Εάν εντός των προθεσμιών που καθορίζονται στην παράγραφο 3 του παρόντος άρθρου δεν έχουν γίνει οι αναγκαίοι διορισμοί, οποιοδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη μπορεί, ελλείψει άλλης συμφωνίας, να ζητήσει από τον Πρόεδρο του Διεθνούς Δικαστηρίου να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς. Εάν ο Πρόεδρος του Διεθνούς Δικαστηρίου είναι υπήκοος ενός των Συμβαλλομένων Μερών ή κωλύεται κατ' άλλον τρόπον να ασκήσει το εν λόγω καθήκον, καλείται να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς ο Αντιπρόεδρος και, σε περίπτωση που ο τελευταίος είναι υπήκοος Συμβαλλομένου Μέρους ή κωλύεται κατ' άλλον τρόπον να ασκήσει το εν λόγω καθήκον, το αρχαιότερο κατά σειράν Μέλος του Δικαστηρίου που δεν είναι υπήκοος Συμβαλλομένου Μέρους καλείται να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς.
5. Το διαιτητικό δικαστήριο αποφασίζει σύμφωνα με το νόμο και, ιδίως, βάσει της παρούσης Συμφωνίας και άλλων σχετικών συμφωνιών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών, καθώς και των γενικώς παραδεγεμένων κανόνων και αρχών του διεθνούς δικαίου.
6. Τα Συμβαλλόμενα Μέρη δύνανται, σε οποιοδήποτε στάδιο της διαδικασίας, να αποφασίσουν τη φιλική επίλυση της διαφοράς.
7. Το δικαστήριο αποφασίζει την εσωτερική του διαδικασία, εκτός εάν τα Συμβαλλόμενα Μέρη ορίσουν άλλως.
Το δικαστήριο εκδίδει την απόφασή του κατά πλειοψηφία. Η απόφαση αυτή είναι τελική και δεσμευτική για τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

8. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος φέρει το κόστος του διαιτητή που διόρισε το ίδιο καθώς και της εκπροσώπησής του. Το κόστος του προέδρου καθώς και κάθε άλλο κόστος φέρουν τα Συμβαλλόμενα Μέρη εξ ίσου. Το δικαστήριο δύναται πάντως να ορίσει στην απόφασή του ότι ένα από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη θα φέρει μεγαλύτερο ποσοστό του κόστους και η απόφαση αυτή είναι δεσμευτική για τα Συμβαλλόμενα Μέρη.

ΑΡΘΡΟ 10

Επίλυση Διαφορών μεταξύ Επενδυτή και Συμβαλλομένου Μέρους

1. Διαφορές μεταξύ επενδυτή του ενός Συμβαλλομένου Μέρους και του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους, που αφορούν την εφαρμογή της παρούσης Συμφωνίας σχετικά με επένδυση του επενδυτή, επιλύονται από τα ενδιαφερόμενα μέρη φιλικά, μετά από ειδοποίηση εκ μέρους του επενδυτή.

Η ειδοποίηση που αναφέρεται ανωτέρω, θα πρέπει να περιλαμβάνει:

α) το όνομα και την διεύθυνση του εμπλεκόμενου επενδυτή και, στην περίπτωση που η απαίτηση προβάλλεται από επενδυτή Συμβαλλομένου Μέρους για λογαριασμό νομικού προσώπου, την επωνυμία και την διεύθυνση του νομικού προσώπου,

β) τις διατάξεις της παρούσης Συμφωνίας η παράβαση των οποίων προβάλλεται και κάθε άλλη σχετική διάταξη,

γ) τα θέματα και τα πραγματικά περιστατικά στα οποία βασίζεται η απαίτηση, και

δ) η αιτούμενη αποκατάσταση και το κατά προσέγγιση ποσό της αιτουμένης αποζημίωσης.

2. Εάν η εν λόγω διαφορά δεν μπορέσει να επιλυθεί εντός έξι μηνών από την ημερομηνία λήψης της ειδοποίησης που αναφέρεται στην παράγραφο 1 ανωτέρω ο ενδιαφερόμενος επενδυτής μπορεί να υποβάλει τη διαφορά προς επίλυση:

α) στα αρμόδια δικαστήρια του Συμβαλλομένου Μέρους στο έδαφος του οποίου έχει πραγματοποιηθεί η επένδυση, ή

β) σύμφωνα με οποιαδήποτε διαδικασία επίλυσης διαφορών έχει συμφωνηθεί προηγουμένως, ή

γ) στη διεθνή διαιτησία.

3. Εφόσον η διαφορά παραπεμφθεί στη διεθνή διαιτησία, ο ενδιαφερόμενος επενδυτής μπορεί να υποβάλει τη διαφορά:

α) (i) στο Διεθνές Κέντρο Επίλυσης Διαφορών εξ Επενδύσεων, που ιδρύθηκε με τη Σύμβαση "δια την ρύθμισιν των σχετιζομένων προς τας επενδύσεις διαφορών μεταξύ Κρατών και υπηκόων άλλων Κρατών", (Σύμβαση ICSID) η οποία ανοίχθηκε για υπογραφή στην Ουάσινγκτον D.C. στις 18 Μαρτίου 1965, προς διευθέτηση δια της οδού της συνδιαλλαγής ή της διαιτησίας, εφόσον αμφοτέρωτα τα Συμβαλλόμενα Μέρη έχουν υπογράψει την εν λόγω Σύμβαση, ή

(ii) στο Διεθνές Κέντρο Επίλυσης Διαφορών εξ Επενδύσεων, που ιδρύθηκε με τη Σύμβαση που αναφέρεται στην ανωτέρω υποπαραγράφο α) (i), σύμφωνα με τους Κανόνες που διέπουν την Πρόσθετη Διευκόλυνση για τη Διαχείριση Υποθέσεων από τη Γραμματεία του Κέντρου, εάν το ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη, αλλά όχι και τα δύο είναι μέρη της Σύμβασης ICSID, ή

β) σε ad hoc διαιτητικό δικαστήριο, το οποίο συνιστάται σύμφωνα με τους κανόνες περί διαιτησίας της Επιτροπής των Ηνωμένων Εθνών για το Διεθνές Εμπορικό Δίκαιο (U.N.C.I.T.R.A.L.), όπως ισχύουν εκάστοτε.

4. Οι κανόνες διαφάνειας της UNCITRAL, όπως υιοθετήθηκαν από την Επιτροπή των Ηνωμένων Εθνών για το Διεθνές Εμπορικό Δίκαιο στις 10 Ιουλίου 2013, εφαρμόζονται σε διεθνείς διαδικασίες διαιτησίας που κινήθηκαν δυνάμει του παρόντος άρθρου.

5. Οι διαιτητικές αποφάσεις είναι τελεσίδικες και δεσμευτικές για τα δύο μέρη της διαφοράς. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θεσπίζει μέτρα, στο έδαφός του, για την εκτέλεση των εν λόγω αποφάσεων.

ΑΡΘΡΟ 11

Εφαρμογή άλλων Διατάξεων

1. Εφόσον η νομοθεσία Συμβαλλομένου Μέρους ή υφιστάμενες ή αναλαμβανόμενες στο μέλλον, βάσει του διεθνούς δικαίου, μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών υποχρεώσεις επί πλέον της παρούσης Συμφωνίας περιλαμβάνουν ρυθμίσεις, γενικές ή ειδικές, με τις οποίες παρέχεται το δικαίωμα σε επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους για ευνοϊκότερη μεταχείριση από την προβλεπόμενη με την παρούσα Συμφωνία, οι ρυθμίσεις αυτές, στο μέτρο που είναι ευνοϊκότερες, υπερισχύουν της παρούσης Συμφωνίας.

2. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος τηρεί οποιαδήποτε άλλη συμβατική υποχρέωση έχει αναλάβει σε

σχέση με συγκεκριμένη επένδυση επενδυτή του άλλου Συμβαλλομένου Μέρους. Διαφορές που ανακύπτουν σχετικές με την ερμηνεία ή εκτέλεση της εν λόγω σύμβασης, επιλύονται βάσει των διατάξεων επίλυσης διαφορών της εν λόγω σύμβασης.

ΑΡΘΡΟ 12

Δικαίωμα λήψης Μέτρων

Σε συμφωνία με τις διατάξεις της παρούσης Συμφωνίας, κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διατηρεί το δικαίωμα να υιοθετεί, να διατηρεί και να εφαρμόζει μέτρα απαραίτητα για την επίτευξη θεμιτών στόχων της πολιτικής του, για την προστασία της κοινωνίας, του περιβάλλοντος, της δημόσιας υγείας και ασφάλειας,

ΑΡΘΡΟ 13

Διαβουλεύσεις

Αντιπρόσωποι των Συμβαλλόμενων Μερών δίνονται, όποτε κρίνεται απαραίτητο, να προβαίνουν σε διαβουλεύσεις επί θεμάτων που αφορούν την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας. Οι εν λόγω διαβουλεύσεις θα διεξάγονται κατόπιν προτάσεως ενός εκ των δύο Συμβαλλόμενων Μερών, σε τόπο και χρόνο που συμφωνούνται μέσω της διπλωματικής οδού.

ΑΡΘΡΟ 14

Θέση σε Ισχύ - Διάρκεια - Λήξη

1. Η παρούσα Συμφωνία τίθεται σε ισχύ τριάντα ημέρες από την ημερομηνία κατά την οποία τα Συμβαλλόμενα Μέρη αντήλλαξαν έγγραφες ανακοινώσεις, δια της διπλωματικής οδού, με τις οποίες πληροφορούν ότι ολοκληρώθηκαν οι διαδικασίες που απαιτούνται από τις αντίστοιχες νομοθεσίες τους για το σκοπό αυτό. Παραμένει σε ισχύ για μία περίοδο δέκα ετών από την ημερομηνία αυτή.

2. Εκτός εάν καταγγελθεί από Συμβαλλόμενο Μέρος τουλάχιστον ένα έτος πριν από την ημερομηνία λήξεως της ισχύος της, η παρούσα Συμφωνία παρατείνεται εν συνεχεία σιωπηρώς για διαδοχικές δεκαετίες περιόδους. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διατηρεί το δικαίωμα να

καταγγείλει τη Συμφωνία, κατόπιν εγγράφου ανακοινώσεως, δια της διπλωματικής οδού, τουλάχιστον ένα έτος πριν από την ημερομηνία λήξεως της τρεχούσης περιόδου ισχύος της.

3. Οσον αφορά επενδύσεις που πραγματοποιήθηκαν πριν από την ημερομηνία καταγγελίας της παρούσης Συμφωνίας, τα προηγούμενα άρθρα εξακολουθούν να ισχύουν για μία περαιτέρω δεκαετία από την ημερομηνία αυτή.

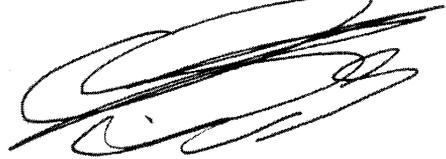
Εγινε εις διπλούν, στην Αθήνα την 6^η Μαΐου 2014, στην ελληνική, αραβική και αγγλική γλώσσα και όλα τα κείμενα είναι εξ ίσου αυθεντικά.

Σε περίπτωση διαφοράς, υπερισχύει το αγγλικό κείμενο.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ
ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΩΝ
ΗΝΩΜΕΝΩΝ ΑΡΑΒΙΚΩΝ ΕΜΠΡΑΤΩΝ



[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE HELLÉNIQUE ET
LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS RELATIF À LA
PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République hellénique et le Gouvernement des Émirats arabes unis,
Ci-après dénommés les « Parties contractantes »,

DÉSireux de renforcer leur coopération économique dans des conditions mutuellement
avantageuses pour les deux États et à long terme,

Se proposant de créer des conditions favorables aux investissements par les investisseurs de
chaque Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que la promotion et la protection réciproques des investissements, sur la base
du présent Accord, stimuleront l'initiative du secteur privé qui conduira au développement
économique et à la prospérité des deux pays,

Reconnaissant que ces objectifs devraient être atteints d'une manière compatible avec la
protection de la santé publique, de la sécurité, de l'environnement et du développement durable,
ainsi qu'avec la promotion des droits du travail internationalement reconnus, tels qu'ils sont
prévus et appliqués par les lois et réglementations nationales de chaque Partie contractante,

Sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » désigne tout actif ayant été investi par des investisseurs de
l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément aux lois
et réglementations de cette dernière et comprend en particulier, mais pas exclusivement :

a) les biens mobiliers et immobiliers ainsi que tous les autres droits in rem, tels que les
droits de passage, les usufruits, les hypothèques, les privilèges et les annonces de contribution
volontaire ;

b) les actions et valeurs mobilières, ainsi que les obligations et les autres formes de
participation dans une société ;

c) les créances monétaires ou les créances relatives à toute prestation contractuelle ayant
valeur économique, ainsi que les prêts associés à un investissement ;

d) les droits de propriété intellectuelle ;

e) les droits accordés au titre du droit public ou d'un contrat et d'un permis en application
de la loi, à l'exclusion des ressources naturelles en ce qui concerne les Émirats arabes unis.

Les droits relatifs aux ressources naturelles sont exclus, à moins qu'un Émirat membre ne
consente, à titre individuel, par décret à ce que le présent accord soit applicable aux droits relatifs
aux ressources naturelles accordés moyennant un accord entre un investisseur de la République
hellénique et l'Émirat concerné.

Toute modification à la forme sous laquelle les investissements ont été effectués est sans effet sur leur nature en tant qu'investissements, à condition que cette modification ne soit pas contraire aux lois et réglementations de la Partie contractante hôte.

2. Le terme « revenus » désigne les montants rapportés par un investissement et en particulier, mais pas exclusivement, les bénéfiques, intérêts, gains en capital, dividendes, redevances et commissions.

3. Le terme « investisseur » désigne pour les deux Parties Contractantes :

a) les personnes physiques qui possèdent la nationalité de cette Partie contractante conformément à sa législation ;

b) les personnes morales ou autres entités juridiques, notamment les sociétés, les sociétés enregistrées, les associations professionnelles et les sociétés de personnes, qui sont constituées ou autrement organisées conformément aux lois de cette Partie contractante et qui exercent des activités économiques réelles sur son territoire ;

c) le Gouvernement de cette Partie contractante, par l'intermédiaire d'entreprises, d'organismes ou d'institutions détenus ou contrôlés par celui-ci.

4. Le terme « territoire » désigne :

dans le cas des Émirats arabes unis :

le territoire des Émirats arabes unis placé sous leur souveraineté, ainsi que les eaux territoriales, l'espace aérien et les zones submergées sur lesquels ils exercent conformément au droit international et à la législation des Émirats arabes unis, leurs droits souverains en ce qui concerne toute activité liée à l'exploration ou à l'exploitation des ressources naturelles ;

dans le cas de la République hellénique :

le territoire de la République hellénique, y compris ses eaux territoriales et son espace aérien national, ainsi que les zones maritimes sur lesquelles la République hellénique exerce ou pourrait exercer sa souveraineté, ses droits souverains et sa juridiction conformément au droit international.

ARTICLE 2. Champ d'application

Le présent Accord s'applique aux investissements réalisés sur le territoire de l'une des Parties contractantes, conformément à ses lois et réglementations, par des investisseurs de l'autre Partie contractante, avant ou après son entrée en vigueur, mais il ne s'applique pas aux différends relatifs à des investissements réalisés avant son entrée en vigueur, ni aux réclamations ayant trait à des investissements qui ont été réglées avant son entrée en vigueur.

ARTICLE 3. Promotion et protection des investissements

1. Chacune des Parties contractantes encourage sur son territoire les investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante et accepte ces investissements conformément à ses lois et réglementations.

2. Les investissements réalisés par les investisseurs de chaque Partie prenante et les revenus de ces derniers bénéficient à tout moment d'un traitement juste et équitable et d'une pleine protection et sécurité sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Chaque Partie contractante veille à ce que la gestion, le maintien, l'usage, la jouissance ou la disposition, sur son territoire, des investissements effectués par des investisseurs de l'autre

Partie contractante, ne soient pas compromis par des mesures injustifiées ou discriminatoires, à condition que l'activité de l'investisseur soit conforme aux lois et réglementations de cette Partie contractante.

ARTICLE 4. Traitement des investissements

1. Chaque Partie contractante accorde aux investissements, revenus compris, réalisés sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investissements d'investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

2. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie Contractante, en ce qui concerne la gestion, le maintien, l'usage, la jouissance et la disposition de leurs investissements sur son territoire, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

3. Aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée :

a) comme empêchant une Partie contractante d'honorer ses obligations en tant que membre d'un accord d'intégration économique, tel qu'une zone de libre-échange, une union douanière, un marché commun, une communauté économique ou une union monétaire telle que l'Union européenne, le Conseil de coopération du Golfe (pays du CCG) ou comme obligeant une Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements ou revenus le bénéfice actuel ou futur de tout traitement, préférence ou privilège en vertu de son appartenance à un tel accord ou à tout accord multilatéral sur l'investissement ;

b) comme obligeant une Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements ou revenus le bénéfice actuel ou futur de tout traitement, préférence ou privilège pouvant lui être accordé du fait d'un accord international tendant à éviter la double imposition ou de tout autre accord ou arrangement international portant exclusivement ou essentiellement sur la fiscalité.

4. Pour éviter toute ambiguïté, il est entendu que le traitement visé aux paragraphes 1 et 2 du présent article ne comprend pas les procédures de règlement des différends entre investisseurs et États prévues dans d'autres accords internationaux d'investissement et ne s'applique pas en ce qui concerne l'article 12 du présent Accord.

ARTICLE 5. Mesures d'expropriation

1. Les investissements et revenus réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante ne peuvent être expropriés, nationalisés ou soumis à toute autre mesure ayant des effets équivalents à l'expropriation ou à la nationalisation (ci-après dénommées « mesures d'expropriation »), sauf pour des motifs d'intérêt public, en conformité avec les garanties d'une procédure régulière, sur une base non discriminatoire et contre le versement rapide et effectif d'une indemnisation appropriée. Cette indemnisation correspond à la valeur marchande des investissements expropriés immédiatement avant l'expropriation, ou avant que ladite expropriation ne soit rendue publique ; elle comprend les intérêts accumulés, au taux commercial normal, à compter de la date d'expropriation jusqu'à la date du paiement et son paiement en monnaie convertible est librement transférable.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent également lorsqu'une Partie contractante exproprie les actifs d'une société constituée dans le cadre de la législation en vigueur sur toute partie de son territoire et dans laquelle les investisseurs de l'autre Partie contractante possèdent des parts.

3. Sur la base des principes énoncés dans le paragraphe 1 du présent article et sans préjudice des droits conférés à l'investisseur en vertu de l'article 10 du présent Accord, l'investisseur lésé est autorisé à demander le réexamen dans les plus brefs délais, par une autorité judiciaire ou par toute autre autorité compétente et indépendante de la Partie contractante qui a procédé à l'expropriation, de son cas, y compris l'évaluation de ses investissements et le paiement des indemnités correspondantes.

4. Aux fins du présent Accord, le terme « expropriation » couvre également les interventions ou les mesures réglementaires émanant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, qui sont une confiscation de fait et équivalent à une expropriation, en ce sens que ces mesures ont pour effet de déposséder effectivement l'investisseur de sa propriété ou du contrôle qu'il exerce sur l'investissement ou des bénéfices substantiels qu'il en tire, ainsi que les interventions ou les mesures qui peuvent se solder par des pertes ou des dommages quant à la valeur économique de l'investissement, tels que le gel ou le blocage de l'investissement, la levée de taxes arbitraires ou excessives sur l'investissement, la vente forcée de la totalité ou d'une partie de l'investissement, ou d'autres mesures comparables.

ARTICLE 6. Indemnisation pour pertes

1. Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes dues à une guerre ou à tout autre conflit armé, état d'urgence nationale, troubles civils et autres troubles semblables sur le territoire de l'autre Partie contractante bénéficient de la part de cette dernière d'un traitement, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la compensation ou autre règlement, non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

2. Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie contractante qui, dans l'une des situations mentionnées dans ce paragraphe, subissent des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante causées par :

- a) la réquisition de leur investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces ou les autorités de cette dernière, ou
 - b) la destruction de leur investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces ou autorités de cette dernière, alors que la situation ne l'exigeait pas,
- se voient accorder une restitution ou une indemnisation qui, dans les deux cas, doit être prompte, appropriée et effective.

ARTICLE 7. Transferts

1. Chaque Partie contractante autorise le transfert libre de tous les paiements se rattachant aux investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Les transferts sont effectués sans délais, dans une monnaie librement convertible, au taux de change en vigueur sur le marché à la date du transfert.

2. Ces transferts comprennent notamment, mais pas exclusivement :
 - a) le capital et les montants supplémentaires nécessaires au maintien ou à l'augmentation de l'investissement ;
 - b) les revenus ;
 - c) les fonds destinés au remboursement d'emprunts ;
 - d) le produit de la vente ou de la liquidation de tout ou partie de l'investissement ;
 - e) l'indemnisation prévue aux articles 5 et 6 ;
 - f) les paiements découlant du règlement d'un différend ;
 - g) les gains du personnel recruté à l'étranger dans le cadre d'un investissement.

ARTICLE 8. Subrogation exécutoire

1. Si les investissements d'un investisseur d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante sont assurés contre les risques non commerciaux dans le cadre d'un système de garantie reconnu par la loi, toutes subrogations de l'assureur aux droits dudit investisseur, conformément aux conditions de ladite assurance, sont reconnues par l'autre Partie contractante, sans préjudice aux droits conférés à l'investisseur en vertu de l'article 10 du présent Accord.

2. Les différends entre une Partie contractante et un assureur sont dans la mesure du possible réglés conformément aux dispositions de l'article 10 du présent Accord.

3. La subrogation ne peut avoir lieu dans l'une ou l'autre des Parties contractantes qu'après avoir été approuvée par la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé, si une telle approbation est requise.

ARTICLE 9. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Dans la mesure du possible, les différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sont réglés par la négociation, par la voie diplomatique.

2. Si le différend ne peut être réglé de cette façon dans un délai de six mois à compter du début des négociations, il est soumis, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, à un tribunal d'arbitrage.

3. Le tribunal d'arbitrage est constitué ad hoc de la manière suivante : chaque Partie contractante désigne un arbitre et ces deux arbitres choisissent ensemble, comme président du tribunal, un ressortissant d'un État tiers, avec lequel les deux Parties contractantes entretiennent des relations diplomatiques. Les arbitres sont nommés dans un délai de trois mois et le président dans un délai de cinq mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal d'arbitrage.

4. Si dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent Article, les désignations nécessaires n'ont pas été faites, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, à défaut de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux désignations nécessaires. Si le Président de la Cour est un ressortissant de l'une des Parties contractantes ou s'il ne peut s'acquitter de cette fonction pour une quelconque raison, le Vice-président ou, si lui aussi

est un ressortissant de l'une des Parties contractantes ou est empêché de s'acquitter de cette fonction, le Membre de la Cour ayant le plus d'ancienneté qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, est invité à procéder aux désignations nécessaires.

5. Le tribunal d'arbitrage rend sa décision en se fondant sur le respect de la loi, en particulier les dispositions du présent Accord et des autres accords pertinents qui lient les Parties contractantes, et sur les règles et principes du droit international généralement reconnus.

6. Les Parties contractantes peuvent, à tout moment de la procédure, décider de régler le différend à l'amiable.

7. À moins que les Parties n'en conviennent autrement, le tribunal fixe lui-même sa procédure.

Le tribunal statue à la majorité des voix. Sa décision est définitive et contraignante pour les Parties contractantes.

8. Chacune des Parties contractantes prend à sa charge les frais de l'arbitre désigné par elle ainsi que ceux de sa représentation durant la procédure d'arbitrage. Les frais du président et les autres frais sont partagés à égalité entre les Parties contractantes. Le tribunal peut toutefois ordonner qu'une plus grande part des frais soit prise en charge par l'une des Parties contractantes, et cette décision est contraignante pour les deux Parties contractantes.

ARTICLE 10. Règlement des différends entre un investisseur et une Partie contractante

1. Les différends entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante relatifs à l'application du présent Accord, en ce qui concerne un investissement réalisé par l'investisseur, sont réglées à l'amiable par les parties aux différends, dès réception de la notification de l'investisseur.

La notification susmentionnée indique :

- a) le nom et l'adresse de l'investisseur partie au différend et, lorsque la plainte est déposée au nom d'une personne morale, le nom et l'adresse de cette dernière ;
- b) les dispositions du présent Accord qui sont présumées avoir été violées et toute autre disposition pertinente ;
- c) les faits et les points de droit sur lesquels repose la plainte ;
- d) le redressement demandé et le montant approximatif des dommages et intérêts réclamés.

2. Si ces différends ne peuvent être réglés dans un délai de six mois à compter de la date de réception de la notification visée au paragraphe 1 du présent article, l'investisseur concerné peut soumettre le différend pour règlement :

- a) aux tribunaux compétents de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé, ou
- b) conformément à toute procédure de règlement des différends applicable et préalablement convenue, ou
- c) à l'arbitrage international.

3. Lorsque le différend est soumis à l'arbitrage international, l'investisseur concerné peut le soumettre :

- a) i) au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements établi dans le cadre de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements

entre États et ressortissants d'autres États (Convention CIRDI) ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, pour arbitrage ou conciliation, à condition que les deux Parties contractantes soient parties à la Convention ; ou

ii) au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements, établi dans le cadre de la Convention visée au point i) de l'alinéa a) ci-dessus, sur la base du règlement régissant le Mécanisme supplémentaire pour l'administration des procédures par le Secrétariat du Centre, si l'une des Parties contractantes, mais pas les deux, est partie à la Convention CIRDI ; ou

b) à un tribunal d'arbitrage ad hoc qui sera établi conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI) en vigueur à ce moment-là.

4. Le Règlement de la CNUDCI sur la transparence dans l'arbitrage entre investisseurs et États fondé sur des traités, tel qu'adopté par la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international le 10 juillet 2013, s'applique aux procédures d'arbitrage international engagées en application du présent article.

5. La décision arbitrale est définitive et contraignante pour les deux parties au différend. Chaque Partie contractante prend sur son territoire les mesures nécessaires à l'exécution de cette décision.

ARTICLE 11. Application d'autres règles

1. Si les dispositions législatives de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou des obligations de droit international, qui existent actuellement ou qui sont établies par la suite entre les Parties contractantes en sus du présent Accord, contiennent une réglementation, générale ou particulière, qui accorde aux investissements réalisés par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ladite réglementation l'emporte dans la mesure où elle est plus favorable.

2. Chaque Partie contractante se conforme à toute obligation qu'elle a contractée à l'égard de l'investissement particulier d'un investisseur de l'autre Partie contractante. Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'exécution d'un tel contrat est réglé conformément aux dispositions dudit contrat relatives au règlement des différends.

ARTICLE 12. Droit de réglementer

Conformément aux dispositions du présent Accord, chaque Partie contractante conserve le droit d'adopter, de maintenir et d'appliquer les mesures nécessaires à la poursuite d'objectifs de politiques légitimes visant à protéger la société, l'environnement et la santé et la sûreté publiques.

ARTICLE 13. Consultations

Les représentants des Parties contractantes organisent, chaque fois que cela est nécessaire, des consultations sur toute question ayant une incidence sur la mise en œuvre du présent Accord. Ces consultations se tiennent sur proposition d'une des Parties contractantes, au lieu et à la date convenues par la voie diplomatique.

ARTICLE 14. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Accord entre en vigueur trente jours après la date à laquelle les Parties contractantes ont échangé, par la voie diplomatique, des notifications écrites s'informant mutuellement de l'accomplissement des formalités requises par leurs législations respectives pour son entrée en vigueur. Il reste en vigueur pendant une période de dix ans à compter de cette date.

2. À moins que l'une des Parties contractantes ne notifie à l'autre Partie son intention de le dénoncer au moins six mois avant sa date d'expiration, le présent Accord est renouvelé tacitement pour des périodes successives de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer par notification écrite adressée à l'autre Partie, par la voie diplomatique, au moins un an avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles qui précèdent demeurent en vigueur pendant une nouvelle période de dix ans à compter de cette date.

FAIT en deux exemplaires originaux à Athènes, le 6 mai 2014, en langues grecque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République hellénique :

[SIGNÉ]

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

[SIGNÉ]